فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العـــدد ٢٣١- آبريل ٢٠٠٢ مـــحـــرم/ صـــفـــر ١٤٢٣هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

قتل حرّيّة التعبير في مملكة الصمت الرهيبة

تعتبر حرية التعبير احدى اهم الركائز الاساسية للانفتاح السياسي والممارسة الديمقراطية، فاذا سمح بها اصبح للديمقراطية وجود ملموس، واذا قمعت بدأت مسيرة التعثر والتداعي. ومن مقومات الديمقراطية السماح بوجود معارضة تعلن مواقفها حول ما لا تتفق معه من سياسات ومواقف حكومية، وتمارس الاحتجاج السلمي متى شاءت، وتطلق التصريحات القوية ضد الانحرافات السياسية، بدون ان تخشى القمع. ولذلك فما يحدث في البحرين اليوم من قمع لحرية التعبير يعتبر بداية النهاية للمكتسب المهم الوحيد الذي تحقق في فترة ما بعد الميثاق. واذا استمر ذلك المنحى لم يعد هناك اي مكتسب حقيقي. ويأتي قرار الحاكم بغلق المواقع الاليكترونية للجهات التي تعارض الانقلاب ضد الدستور الشرعي، ليؤكد الشعور بانتهاء ما يسمى عهد الاصلاح. هذه المواقع لم تبث الا ما يمليه عليه ضمير اصحابها من اعتراض ضد الممارسات غير القانونية لحكومة البحرين والانقلاب ضد دستور البلاد الشرعي، ولم تقم بما يتنافى مع دستور البلاد او يعارض قيم اهلها. وجاء قرار غلق المواقع بقرار من وزارة الاعلام ومجلس الوزراء بدون اي قرار قضائي، الامر الذي يؤكد استمرار نمط الحكم السابق الذي جمّد فيه القضاء واصبحت قراراته منبثقة من رئيس الوزراء شخصيا.

ربما فاجأ قرار قمع حرية التعبير بعض المواطنين، ولكن معطيات الاثني عشر شهرا الماضية توحي بعدد من القضايا الاساسية. فالنظام لم يكن جادا في الاصلاح، بل وضع كل امكانات الدولة للبحث في وسائل الالتفاف والمراوغة وما يعتقده كسبا قانونيا يستفيد منه امام الجهات الدولية عند الحاجة. واستعمل النظام كافة الوسائل لضمان موافقة الشعب على الميثاق اولا ثم اطراء المديح بدون حدود لما سماه «المشروع الاصلاحي»، ومارس السياسة التي انتهجها طوال العقود السابقة والتي تعتمد مبدأ «فرّق تسد» لكي يضعف المعارضة، وحقق قدرا من الكسب في هذا الجانب، وأدخل رموز المعارضة في مشاريع قد توفر لهم مجالا للتحرك المحدود ولكنها توفر له بشكل أكبر القدرة على اسكات اصواتهم وتحجيم حجم المعارضة لقراراته عندما تشتد الامور. وقام النظام ايضا بالاتصال بالجهات الحقوقية الدولية لتحسين سمعته مستعملا لغة المعارضة ليقطع الطريق عليها، بعد ان اطلق سراح السجناء السياسيين تجنيا للشجب الدولي. لكنه في الوقت نفسه كرر الاشارة الى عدم رغبته في وجود معارضة في البلاد، وجاء على لسان وزير الاعلام، بتوجيهات من الحاكم حسب قوله، عدم وجود معارضة شيعية او سنية، وذلك بهدف الايحاء بموافقة الجميع على ما يتخذه الحاكم من قرارات. وخلال عام التخدير مارست وزارة الاعلام دورا قذرا في توجيه وسائل اعلامها، وذلك بمنع اي موقف سياسي معارض لما يريده الحاكم، وفي الوقت نفسه السماح بتوسيع التغطية الاخبارية لتشمل بعض الفعاليات الدينية التي كانت مغيّبة عن الاعلام والتي لا تحمل طابعا سياسيا واضحا. واستعمل لغة جديدة في التعاطي مع الشعب، مستعملا منطق المكرمات لتخفيف غلواء المحرومين المتراكمة.

ولوحظ كذلك استمرار التلميح الى ضرورة دعم الحاكم بحجة قطع الطريق على الجناح الذي لا يريد الاصلاحات، واستمر ذلك حتى اتضح الآن عدم وجود جناحين في الحكم، بل جناح واحد متفق على خفض سقف الاصلاحات، حتى بات هذا السقف ملاصقا للارض. ولكن الملاحظ ايضا ان هذه السياسات لم تنجح في منع تبلور موقف شعبي رافض لما قام به الحاكم في ١٤ فبراير الماضي من الغاء الدستور الشرعي وتجميد ما يسمى المشروع الاصلاحي. ولقطع الطريق على اي احتجاج فعلي، اعلن الحاكم في اليوم نفسه موعدا لانتخابات مجلس بلدي بدون صلاحيات تذكر، ومجلس نيابي صوري بدون صلاحيات تشريعية. واعتقد الحاكم ان ذلك القرار سوف يقطع الطريق على المعارضة. لكنه فوجيء بعجزه عن منع الرأي الآخر في وجود نظام الانترنت. وخلال الشهرين الماضيين امتلأت المواقع الاليكترونية بالاحتجاجات السياسية ورفض ما طرحه الحاكم جملة وتفصيلا. وبرغم القدرات المتواضعة لهذه المواقع، فقد اصبحت موقع التقاء للاصوات المعارضة، وهي اصوات ذات تأثير في محيطها الشعبي. وفي لقائه مع الصحافيين قبيل الانقلاب، بدا الحاكم ممتعضا مما ينشر في الانترنت، وكان واضحا انه متجه لمنع هذه المواقع. واكد الحاكم مجددا عدم استيعابه للتطور الفكري والسياسي الذي طرأ على شعب البحرين خلال السنوات الاخيرة والتحول في ذهنية ابناء البحرين بعد ما قدموه من تضحيات جمّة من اجل نيل حقوقهم المشروعة. وقد استطاع المواطنون افشال قرار غلق مواقع الانترنت باصرارهم على الاستمرار في الاحتجاج السياسي السلمي عبرها وتوفير طرق اخرى لدخول تلك المواقع. وسوف تستمر الحرب الاعلامية بين الدستوريين والانقلابيين على أشدها في الفترة المقبلة. اما على الصعيد السياسي فسوف تستمر المعارضة في نشر ظلامتها للعالم واعادة فتح الملفات التي بقيت مجمّدة خلال عام التخدير لتحاشي ما قد يؤدي الى تلكؤ مشروع الاصلاحات. اما الآن وقد انتهى ذلك المشروع فقد اصبح الوضع مختلفا تماما، ولم تعد هناك هدنة في الصراع السياسي السلمي بين الجانبين. ولا تعتزم المعارضة اختراق الحدود التي يحددها الدستور في التعبير الحر عن الرأي والاحتجاج السلمي وممارسة الحقوق المنصوص عليها دستوريا في حق التجمع وتشكيل الجمعيات والنقابات ومخاطبة الجهات المعنية بقضايا حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية بأساليبها المتحضرة.

الحاكم اليوم يسعى لتكميم الافواه بوسائل متعددة. فقد تجاوز القانون ونظام القضاء في غلق المواقع الاليكترونية، بعد ان أخلف الوعود التي قطعها على نفسه باحترام دستور ٧٣. وهناك اليوم تساؤلات قانونية كثيرة حول مدى إلزامية الميثاق الذي كان إقرار الشعب له مشروطا بتلك العهود والوعود المكتوبة والموثقة. وبرغم ان بعض اطراف المعارضة أشار الى عدم الرغبة في العودة الى اجواء الماضي، فهناك ادراك عام بان الحكم قد أدار ظهره للمستقبل وتوجه راجعا الى الماضي الاسود الذي كممت فيه الافواه وصودرت فيه الحريات وانتهك فيه الدستور. وبالتالي فما حدث خلال عام التخدير لم يكن سوى «ماراثون» قام به الحكم ورموزه، أكملوا فيه دورة كاملة انطلقت من نقطة كان دستور البلاد فيها معلقا، وانتهت الى نقطة اصبح فيها ذلك الدستور ملغيّا. في هذه الاجواء التشاؤمية أصبح التفكير يتركز حول طبيعة عمل المعارضة في المستقبل القريب في ظل حاكم سلب كل الصلاحيات التي كانت من حقوق الشعب، ووضع داخلي يسوده الاحباط من الانقلاب ضد الدستور ا لشرعي والتلاعب بالتركيبة السكانية والدوائر الانتخابية، وتحالف خارجي مع الولايات المتحدة الامريكية يوفر، في نظر الحكم، سندا واقيا من عمل المعارضة، واوضاع اقتصادية غير مستقرة خصوصا مع رفض التخلي عن العمالة الاجنبية واستمرار احتجاجات العاطلين عن العمل. وبالتالي لم يعد ثمة اهتمام حقيقي بانتخابات صورية تكرّس قيما خاطئة وممارسات تنتهك الدستور. فأي مستقبل ينتظر هذه الجزيرة المعذبة التي تآمر عليها حكامها وأهانوا شعبها وأذاقوها من العذاب ضعفين؟

حظر مواقع المعارضة البحرينية

حظرت السلطات البحرينية مواقع إلكترونية للمعارضة على شبكة الإنترنت بحجة قيامها ببث مواد تنافي الأخلاق والآداب العامة وتخرج عن الأعراف والتقاليد البحرينية. وقال مصدر مسؤول بوزارة الإعلام البحرينية في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية الأربعاء ٢٠٠٢/٣/٢٧: إن الوزارة قررت حظر ٥ مواقع؛ حيث إنها تحولت إلى منابر لبث الأخبار المغرضة والشائعات والأكاذيب، وتهدف إلى زرع بذور البغضاء وتحرض على إفساد الحياة السياسية والاجتماعية وخلق الفتنة والنزاعات الطائفية بين المواطنين.

كما تم حظر موقع للناشط المعارض "عبد الوهاب حسين" وموقع لحركة "أحرار البحرين" –معارضة تعمل من لندن–، وموقع تحت اسم "بحرين أون لاين". يُشار إلى أن البحرين التي بدأت مسيرة إصلاحات ديموقراطية أعلنت قيام الملكية الدستورية في ١٤–٢–٢٠٠٢، ودعت إلى انتخابات بلدية في مايو ٢٠٠٢ وانتخابات تشريعية في أكتوبر ٢٠٠٢

وقالت مصادر في المعارضة البحرينية إن عدد المواقع التي حجبتها المنامة عن مستخدمي الانترنت في البحرين بلغ اربعة مواقع بما فيها الموقع الخاص بحركة احرار البحرين. وقال الوزير الحمر إن عددا من زعماء المعارضة قد اتصلوا بوزارته متعهدين بالالتزام بالتعليمات الجديدة. ولكن زعيما معارضا قال ان من شأن الاجراء الحكومي تشويه سمعة البحرين، وحث وزارة الاعلام على اعادة النظر فيه. وكان وزير الاعلام قد امر شركة بتلكو التي تزود البحرين بخدمات الانترنت بحجب عدد من المواقع البحرينية و من ضمنها موقع حركة أحرار البحرين، وموقع بحرين أون لاين، وموقع منتديات البحرين، وموقع مجموعة أوال.

وقد كانت هذه المواقع توفر مجالا للتعبير عن الرأي لايتوفر في وسائل الاعلام التي تسيطر عليها وزارة الاعلام. ويعتبر هذا القرار الجائر مقدمة لعودة الاجراءات التعسفية التي كانت تمارسها اجهزة الدولة في الاعوام الماضية.

تحريض اسرائيلي ضد اهل البحرين

قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية في عددها الصادر في ٢١ مارس ما يلي: «حذر وزير الضحة نيسم دهان من أسماهم بالمنظمات الداعمة للارهاب ، فقد قال للصحيفة: نتابع بإهتمام ما يحدث في البحرين من حملات تبرع بالدم بهدف ارسالها الى المتظاهرون الفلسطينيون والجرحى الارهابيون حيث ان هذه الحملات تقام تحت ستار صندوق خيري" النعيم " ، من جانبة طالب وزير الصحة من الادارة الامريكية بمراقبة المنظمات الداعمة للارهاب والتي تعمل في الخليج الفارسي.»

وفي إثر ذلك اصدر علماء منطقة «النعيم» في ٢٤ مارس ردا على تصريح الوزير الاسرائيلي جاء فيه:

«إنناً وفي أعقاب تصريح وزير الصحة الصهيوني في إتهام صندوق النعيم الخيري وبقية الفعّاليات الحسينية بالتطرف و دعم الإرهاب نؤكد :

أولاً : إنّه وسام وفخر و اعتزاز لهذه المشروعات أن يأتي إتهامها من قبل الدوائر الصهيونية و الدوائر الإستكبارية .

ثانياً: ليس إرهاباً أن نعطي الدم لإنقاذ المعذبين في الأرض و لإنقاذ ضحايا الإرهاب ، إنه الموقف الإنساني للتخفيف من معاناة الألم و الظلم و الإرهاب

ثالثاً : أن تبدأ الدوائر الإستكبارية و الصهيونية تعيش الرعب و القلق من مشروعاتنا الحسينية، هذا يطمئننا أن هذه المشروعات تتحرك في الطريق الصحيح ، وفي الإتجاه السليم من أجل تحقيق الأهداف

رابعاً : إننّا نَشدُّ على أيدي القائمين على هذه المشروعات أن يواصلوا المسيرة ، وأن يطورّوا هذا العمل المبارك ليتحول يوم عاشوراء إلى " اليوم العالمي للتبرع بالدم " ..

معظم البحرينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة

أيد معظم البحرينيين في استطلاع للرأي استمرار الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وادانوا موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية. واظهر الاستطلاع الذي نشرته الصحف البحرينية يوم السبت ٢٣ مارس ان ٩٧ في المائة يؤيدون استمرار الإنتفاضة الفلسطينية التي بدات في نهاية عام ٢٠٠٠ وان ٩١ في المائة يؤيدون استمرار العمليات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

وشارك حوالي ١٦٠٠ شخص في الاستطلاع الذي نظمه الجهاز المركزي للاحصاء في مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة الاعلام عبر الانترنت (بحرين اليوم). واظهر الاستطلاع ان معظم البحرينيين لا يثقون في رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون ولا يؤيدون الاتصال معه حول ازمة الشرق الاوسط وانهم لا يثقون في اي حكومة اسرائيلية قادمة. كما اظهر الاستطلاع ان ٩٠ في المائة من البحرينيين غير راضين عن السياسة الاعلامية العربية وان ٨٩ منهم غير راضين عن الموقف العربي الراهن بينما يرى ٧٣ في المائة ان الوضع الراهن قد يقود الى حرب شاملة.

وحول مبادرة السلام السعودية التي اقترحها ولي العهد السعودي الامير عبد الله اظهر الاستطلاع ان ٥٢ في المئة فقط يؤيدونها بينما عارضها ٤١ في المئة. ومن جهة اخرى تظاهر يوم الجمعة ١٥ مارس حوالي ألفي شخص من ضمنهم نساء وأجانب في العاصمة المنامة للتعبير عن رفضهم للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط ومساندة الفلسطينيين. وقام رجال الشرطة بتنظيم المرور أمام المسيرة التي غلبت عليها الشعارات المعادية للسياسة الأمريكية وإسرائيل. وردد المتظاهرون هتافات ضد السياسة الامريكية في الشرق الاوسط وهم يحملون الاعلام الفلسطينية. وتلت المظاهرة كلمة ألقاها أحد علماء الدين قال فيها أمريكا تريد ترسيخ الهيمنة الأمريكية على دول العالم لا سيما الإسلامية منها وتعميق تبعيتها للقطب الغربي الاوحد. وندد بالتهم الأمريكية ضد الجماعات المجاهدة في فلسطين ولبنان، مشيرا إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة حزب الله اللتين تضعهما أمريكا على قائمة الجماعات الإرهابية. وأضاف انهم(الإسرائيليون) يحاصرون الفلسطينيين اقتصاديا وسياسيا ونفسيا ولكنهم لن يحاصروا الروح الفلسطينية والارادة الفلسطينية والكبرياء الفلسطيني هو

استمرار معاناة الممنوعين من العودة

أصدر المواطنون البحرينيون الممنوعون من العودة الى بلادهم بيانا جاء فيه ما يلي:

عامٌ مضى ونحن ما زلنا نعيش في محطات الغربة نتحرق شوقاً لشمّ تراب الوطن.. عام مضى وما زلنا ننتظر لحظة النزول إلى الأرض الوطن والعودة إلى أحضان الأهل والأحبة..

عام مضى والآباء والأمهات ما زالوا يعيشون الأمل في نفوسهم بعودتنا..

نعم، قبل عام عندما أطلق أمير البلاد مبادرته مقرراً بذلك طيّ صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة مع أبناء الشعب، غمرت الفرحة القلوب، وبانت البهجة في الوجوه، حيث تطلعات الشعب قد بدأت تشق طريقها نحو غد أفضل بفضل الله وبتضحيات أبناء الشعب بكل فصائله، وبدأت أهالينا تعدّ العدّة معنا ونعدّ الأيام لبلوغ ساعة الصفر والسماح لعودتنا، وتوالت قوافل العائدين إلى أرض الوطن وسط فرحة الأهل والأحبة وسائر أبناء الشعب، إلا أن الفرحة لم يكتب لها أن تكتمل إذ سرعان ما بدأت الجهات المعنية بوضع العراقيل أمام عودة باقي المبعدين الذين يتراوح عددهم حوالي ٩٤ عائلة.

وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة من قبل أمير البلاد على عودة هذه الفئة الباقية في القريب العاجل في أكثر من لقاء مع الشخصيات والوجوه الدينية والوطنية وفي أكثر من مناسبة، إلا أنه لم يتحقق شيء من هذه رغم مرور أكثر من عام، ويبدو أن هناك جهات لا تريد خير البلد ومصلحة الوطن.

إننا نطالب من الجهات المعنية أن تراعي المصلحة الوطنية وتحاول اغلاق هذا الملف بالسماح لعودة باقي المبعدين لينعم الجميع حكومة وشعباً بالتفاهم والمحبة وبينيا حاضر البلد ومستقبله.

كما نناشد أبناء الشعب بكل فئاته وفصائله بذل المزيد من الجهد وعبر الوسائل المتاحة والقانونية من أجل حلّ هذه القضية التي كانت ولازالت تعتبر من المطالب الأساسية للشعب وإغلاق هذا الملف العالق منذ أكثر من عام.

التلاعب بالدوائر الانتخابية

أصدرت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية في ١٥ مارس بيانا حول توزيع الدوائر الانتخابية جاء فيه ما يلي: «إذا كنا قد قررنا المشاركة في الانتخابات البلدية المنتظر إجراؤها في التاسع من مايو المقبل بعد قرار ديمقراطي للجمعية العمومية الاستثنائية بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٢م، فان ذلك لا يمنعنا من الإعلان عن رفضنا للتوزيع الطائفي الجائر للدوائر الانتخابية ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع ووضع العراقيل العملية أمام توسيع دائرة المشاركة الشعبية بتغييب أسماء عدد من المواطنين من الجدول الانتخابي بسبب مساندتهم للدعوات الخاصة بتفعيل الدستور و إعادة الحياة النيابية في منتصف التسعينات، علما بأن تلك الأسماء تتزايد يوما بعد آخر لترسم علامة شك جدية تجاه مفهوم إعلان العفو العام وحرية التعبير والكلمة وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار ابتداء من إحياء الانتخابات البلدية الأمر الذي يتطلب إعلانا رسميا من قبل شخصية مسئولة في الدولة لطمأنة المواطنين والمعنيين بالانتخابات وعدم إفساح المجال أمام وجود أي تناقضات أو مخالفات في الشأن الانتخابي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة الجمعية قد قرر في اجتماع سابق تكوين لجنة إشراف مركزية خاصة بالانتخابات البلدية يرأسها الأستاذ حسن المشيمع (نائب رئيس مجلس الإدارة) وعضوية عدد من أعضاء مجلس الإدارة وبعض أعضاء الجمعية حيث ستتولى هذه اللجنة جميع المهام المتعلقة بشؤون الانتخابات البلدية بما فيها تقرير وإعلان قوائم المرشحين الذين ستساندهم الجمعية ووضع برامج ترويجية للحملة الانتخابية.

كما تم في ذات الاجتماع الاتفاق على الخطوط العامة لآلية اختيار المرشحين للدوائر الانتخابية والتي سيتم مناقشتها وتفعيلها بالتشاور مع الأهالي وبالتنسيق مع الشخصيات البارزة ومؤسسات المجتمع المعروفة بنشاطها في تلك الدوائر وصولا لمرشح واحد لكل دائرة.

خيارات المعارضة البحرينية في مواجهة مأزق التعديلات الدستورية

نشرت صحيفة الشرق القطرية في ١٩ مارس ٢٠٠٢ المقال التالي للكاتب عمران سلمان:

أعلنت الجمعيات السياسية الخمس في البحرين موافقتها على المشاركة في الانتخابات البلدية التي ستجري في التاسع من شهر مايو القادم، وبذلك خطت هذه الجمعيات خطوة باتجاه تجاوز المأزق الذي أوجدته التعديلات الدستورية التي أعلن عنها ملك البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الشهر الماضي، بصورة مفاجئة وخلاف الوعود التي أطلقت في السابق باحترام دستور عام ١٩٧٣ وعدم تعديله إلا بالوسائل الدستورية.

ونقول خطوة فقط لأن ملابسات المأزق الحقيقية سوف تبرز عند الانتخابات البرلمانية التي ستجري في شهر أكتوبر القادم، والتي يعني الاشتراك فيها المصادقة عمليا على تلك التعديلات.

مما يجدر ذكره أن التعديلات الدستورية التي أعلنها ملك البلاد بمرسوم أميري في الرابع عشر من فبراير الماضي (أي في الذكرى السنوية الأولى للاستفتاء على الميثاق الوطني) تشمل تغيير تسمية البلاد من إمارة إلى مملكة، والنص على أن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين متساويين العدد أحدهما منتخب من الشعب والآخر تعينه الحكومة، ولهما نفس الصلاحيات. وفي هذا الخطاب أيضا أعلن الملك عن موعد إجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية.

وقد قوبلت هذه التعديلات برفض سياسي وشعبي واضح، لم يصل مع ذلك إلى حد إعلان القطيعة أو التصادم، حيث اكتفت القوى السياسية بالإعلان عن اتباع الوسائل السلمية والديمقراطية في التعبير عن هذا الرفض.

المعارضة بررت قبولها خوض الانتخابات البلدية في المؤتمر الصحفي الجماعي الذي عقدته (في ١٢ مارس) بالقول إن هذه الانتخابات موجهة بالأساس نحو المسائل الخدمية التي تهم المواطنين وإدارة شئون مناطقهم السكنية، وبالتالي فليس لها مضمون سياسي. لكنها اختلفت في الموقف من الانتخابات التشريعية.

وفي حين أعلنت كل من جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي (شيوعية) والمنبر الوطني الإسلامي (إخوان مسلمين) عن عزمهما خوض هذه الانتخابات، أرجئت كل من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (شيعية) وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يساريين وقوميين وبعثيين) والوسط العربي الإسلامي الديمقراطي (مستقلين) الإعلان عن موقفها، إلى حين تدارس الأمر مع قواعدها حسبما قالت.

الواقع أن هذا الانقسام أو الاختلاف هو من طبيعة العمل السياسي، لا سيما الديمقراطي منه وعلى الناس أن يتعودوا على الكثير من ذلك في الأيام القادمة، لكنه في الوقت نفسه يعكس عمق المأزق الذي تجد فيه القوى السياسية البحرينية نفسها بعد التعديلات الدستورية، ومن المؤسف أن تضطر إلى مواجهة هذا الموقف، وهي تخطو أولى خطواتها نحو تطبيق الإصلاحات الديمقراطية.

نقول إن هذا الانقسام يعكس عمق المأزق السياسي سواء بالنسبة لمن أعلنوا موافقتهم مسبقا على خوض الانتخابات أو لأولئك الذين آثروا الانتظار، ربما لرؤية اتجاهات الشارع البحريني من خلال الانتخابات البلدية، لأنه بات واضحا أن الحكم قد تعمد وضع هذه القوى في ميدان الاختبار، عند أول خطوة تخطوها وبصورة بالغة القسوة.

ولذلك فان الجمعيات السياسية تواجه مجموعة خيارات كل منها لا يقل صعوبة عن الآخر.

الخيار الأول : أن تقبل بما جاء في التعديلات الدستورية بما في ذلك المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة. وفي هذه الحالة يعني أنها قبلت التخلي عمليا عن دستور عام ١٩٧٣. ومثل هذا الأمر يبدو حساسا وجوهريا، بالنظر إلى أن نشاط المعارضة منذ عام ١٩٧٥، أي منذ حل البرلمان السابق وحتى اليوم تمحور حول تفعيل دستور عام ١٩٧٣، وإعادة الديمقراطية للبلاد. وكان هذا الشعار نفسه الذي جرت في ظله التحركات الشعبية في منتصف التسعينات والتي بفضلها وفضل نشاط المعارضة المتواصل طيلة ربع قرن، أمكن تحقيق الانفراج الحالي. ومن الطبيعي أن يشعر كثير من المواطنين الذين شاركوا أو تعاطفوا مع تلك التحركات جراء ذلك بالإحباط والمرارة.

كما ن القبول بالتعديلات الدستورية من شأنه أن يسلب المعارضة،لا سيما الشيعية، المكسب الذي حققته حتى الآن، باعتبارها هي التي قادت الاضطرابات الأخيرة وتكبدت التضحيات الجسيمة، فما اعتقدت انه انتصار مظفر وإقرار بأهمية وجدوى تلك التضحيات، يتكشف اليوم عن دستور جديد يسلب روح وجوهر دستور ٧٣، أي البرلمان المنتخب ذي الصلاحيات التشريعية.

الخيار الثاني، المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية وفي الوقت نفسه الإعلان عن رفض التعديلات الدستورية، والعمل من خلال الأطر السياسية والديمقراطية السلمية على إلغاءها.

وهذا الخيار يبدو مخرجا مناسبا من المأزق، بالنظر إلى أنه يعطي جميع الأطراف ما يكفي لحفظ ماء الوجه. غير أنه من الناحية العملية لا يختلف عن الخيار الأول. فالانتخابات وما ستسفر عنه، بما في ذلك النواب الذين سيصلون إلى قبة البرلمان، إنما سيكتسبون شرعيتهم من الدستور الجديد، وستصبح أي مطالبة لهم بتعديله أو العودة إلى دستور ٧٣، بمثابة إلغاء لوجودهم النيابي. كما أن الحكومة قد تلجأ من خلال الأغلبية المؤكدة لها في البرلمان الجديد بمجلسيه، المنتخب والمعين، إلى إضفاء الشرعية الدستورية على التعديلات، وبالتالي يصبح كل حديث عن العودة إلى دستور عام ١٩٧٣ غير ذي معنى، ولا قيمة له من الناحية القانونية، ولا أمل فيه.

يجدر بالذكر أن السلطات استندت على الميثاق الوطني في أجراء التعديلات المذكورة، فهي اعتبرت (وقد تكون محقة إلى حد ما في ذلك) أن التصويت على الميثاق (الذي لم يأت فيه بالمناسبة أي ذكر على طبيعة البرلمان المنتخب) هو بمثابة تصويت على دستور جديد، إضافة لكونه إعلان تأييد مطلق للأمير السابق والملك الحالي، ومن ثم تفويض له في اتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الصدد. ولم يصدر من المعارضة التي كانت مشغولة في الفترة الماضية بتلقي المكرمات الأميرية وترتيب أوضاعها، ما يفيد عكس ذلك بصورة جدية.

أما لخيار الثالث فهو رفض التعديلات الدستورية والامتناع عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وهذا الخيار يبدو مستبعدا، لعدة أسباب، أهمها ما قد يؤدي إليه من احتمالات جر البلاد إلى حالة توتر وربما صدام مثل تلك التي شهدتها طوال ٢٥ عاما الماضية. ولا يبدو أن أحدا بما في ذلك المعارضة نفسها تقبل بالعودة إلى الأوضاع السابقة. كما أن الشارع البحريني لا يظهر أنه مهيأ أو مستعد للدخول من جديد في أي صدام مع الحكومة، فالكثيرين يعتبرون أن المكتسبات التي جاءت بها حقبة الميثاق هي أهم من أن يتم التفريط فيها لأي سبب كان.

كل ذلك تحتفظ الحكومة هي الأخرى بخياراتها، سواء السياسية أو الأمنية. وقد بدأت بعض أطراف الحكومة منذ التعديلات الدستورية (لاسيما عبر الصحفيتين الحكوميتين في البلاد) بالتلويح بتلك الخيارات على نحو فج ووقح.

الخيار الرابع، ويبدو أن الكثيرين يفضلون النظر إليه والتأمل فيه، وهو أن يبادر ملك البلاد بنفسه، انطلاقا من تقدير حسن تصرف المعارضة وتأدبها، إلى تبني إلغاء التعديلات الدستورية، كلها أو بعضها، خصوصا المتعلق منها بطبيعة المجلس التشريعي، سيما أن الدستور الجديد، وبخلاف الدستور القديم الذي نص صراحة على عدم إمكانية تغييره قبل مرور خمس سنوات من العمل به، فإن الدستور الجديد لا ينص على أي شيء من ذلك، مما يعني أنه يمكن تغييره في أي فترة من فترات العمل به.

لكن من المستبعد أن يلجأ الملك إلى مثل هذا الخيار على الأقل قبل مضي فترة انتخابية واحدة، يتبين بعدها أوضاع المعارضة وحجم التأييد الشعبي لاطروحاتها ومواقفها، وكذلك مزاج الشارع.

هذه أهم الخيارات التي تواجه المعارضة البحرينية في الفترة الحالية إزاء التعديلات الدستورية، والتي من المتوقع أن يجري حولها نقاش وجدل على كافة المستويات من الآن وحتى الانتخابات البرلمانية بعد سبعة أشهر. غير أنه مما يعقد الأمور أكثر أن جمعيتين من الجمعيات الخمسة أعلنت كما أسلفنا عن تأييدها للمشاركة في هذه الانتخابات، وبالتالي فهي أضعفت عمليا الاتجاه إلى المقاطعة ، وأعطت في المقابل الحكومة ورقة قوية تستطيع بها أن تذهب إلى صناديق الاقتراع وهي مطمئنة إلى نجاحها وشرعيتها حتى في حال دعت باقي الجمعيات إلى مقاطعة الانتخابات.

بمعنى آخر فإن معركة التعديلات الدستورية قد بدأت في الواقع، و من المثير رؤية كيف ستتصرف المعارضة تجاه هذا المأزق، وهو تصرف لا أتوقع شخصيا أنه سوف يخرج عن إطار الموافقة على خوض الانتخابات، والقبول بالأمر الواقع بعد الحصول على تطمينات ووعود جديدة من ملك البلاد، ما لم يحدث تطور جديد.

روبنسون تنتقد ضمنا الانقلاب ضد الدستور

قالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنها حثت البحرين على ضمان أن يكون لنواب البرلمان المنتخبين دور رئيسي عندما تعيد البحرين إحياء برلمانها في إطار الإصلاحات السياسية التاريخية الجديدة. وصرحت ماري روبنسون التي وصلت إلى البحرين السبت ٢ مارس بأن مباحثاتها تناولت أيضا قضايا مثل التفرقة والبطالة وحقوق المرأة. ويقول نشطاء المعارضة البحرينية إن التفرقة الطائفية ضد الشيعة الذين يشكلون أغلبية السكان في البلاد قد أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في البحرين. وفي هذا الصدد قالت روبنسون "كان من بين القضايا التي نوقشت مع جلالة الملك التفرقة في قوات الدفاع البحرينية على سبيل المثال وفي الوظائف العامة وكذلك قضايا المنظمات غير الحكومية".

وأضافت روبنسون في مؤتمر صحفي بعد مباحثاتها مع كبار المسؤولين البحرينيين "تحدثت عن بعض المخاوف بشأن هيكل البرلمان المؤلف من مجلسين لأنه لم يكن من الواضح أن الأعضاء المنتخبين سيكون لهم المقام الأول في هذا المجلس". وقالت "أوضحت أنه سيكون من الضروري اختيار أعضاء مجلس الشورى بأسلوب واضح من شأنه تعزيز دور المجلس". وأضافت قائلة "لقد بهرني للغاية قدر الالتزام الذي لمسته وخاصة من قبل جلالة الملك الذي أبدى تصميما على إنجاح الإصلاحات".

لجنة دعم المدرسين العاطلين

خلال اجتماعاتها المتعددة ناقشت لجنة التظلمات الرسمية العديد من القضايا التي تتصل مباشرة بأزمة الخريجين العاطلين ، وقد قدّمت اللجان الخاصة بـ (المؤتمر العام للخريجين العاطلين) مجموعةً من الملفات الجادة والدقيقة التي بإمكانها أن تطوّق هذه الأزمة ، وقد نالتْ هذه الملفات والدراسات أشادت واسعة داخل اللجنة ومن أطراف تابعة لوزارة التربية نفسها . إلا أنّ الرأي العام الذي يمثّل الخريجينً بدأت تتسرّب إليه مشاعر التشكيك في جدوى أعمال لجنة التظلمات وذلك بعد أن طالت اجتماعاتها دون أيّ إنجاز فعلي يُذكر وبعد أن تأكّد استمرار وزارة التربية في نهجها غير الشفاف ، ولذلك فقد رفعتْ (لجنة دعم المدرسين العاطلين) رسالة إلى رئيس لجنة التظلمات الدكتور ياسر الناصر تُعبر فيها عن هذه الأجواء المحمومة .

والأمر الذي يجب أن يكون واضحاً في هذا السياق هو أنّ ممثلي الخريجين داخل اللجنة ـ ومن خلال التنسيق المباشر مع لجان المؤتمر العام ـ يمارسون دورهم بشكل كامل ، واستطاعوا أن يقدّموا الحقائق والوقائع التي سدّت الطريق على محاولات البعض للبحث عن الأعذار الواهية . كذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أنّ لجانا تابعة للمؤتمر العام سبق وأن قدّمت تصوراتها حول عمل لجنة التظلمات ورأت بأنّ هناك نقاطاً غامضة تكتنف آلية العمل الخاصة بها وبمدى صلاحياتها ، ويبدو أن هذه الغموض هو الذي يشلّ من حركية اللجنة ويجعلها محطّ شكوك الخريجين ، ويتأكد ذلك من ملاحظة الأداء العام لممثلي وزارة التربية داخل اللجنة ، وهو أداء اتصف بالسلبية وأدى إلى تعويق الكثير من الموضوعات والاقتراحات العملية المطروحة من قبل ممثلي الخريجين العاطلين . وفي حين أكّدت الدراسات الإحصائية ـ التي قدّمتها لجان المؤتمر العام من خلال ممثليها في لجنة التظلمات ـ على ضعف رؤية وزارة التربية وعدم دقة أعمالها حيال موضوع الخريجين العاطلين ؛ تبقى حجة وزارة التربية الوحيدة معلقة على محدودية الميزانية وعلى السياسة المتبعة لدى ديوان الخدمة المدنية . ومن الواضح أن هذه الحجة بقدر ما تعكس ضعف موقف وزارة التربية وتلكؤها في ممارسة الدور الإيجابي ، فهي تعكس الخلل المركزي الذي تعاني منه لجنة التظلمات حيث الإصرار على أنها تقتصر فقط على النظر في التظلمات ، وهو أمر يقزّم من محوريتها المفترضة في معالجة أزمة الخريجين العاطلين ، ويجعلها شبيهة بباقي اللجان الرسمية الموبوءة بالبيروقراطية وتمييع الحلول الحاسمة .

إنّ التجاذب غير المنطقي الذي يفتعله موقف وزارة التربية سوف يؤدي في النهاية إلى انهيار ما تبقى من ثقة بين لجنة التظلمات والخريجين العاطلين الذين يمارسون هذه الأيام ضغطهم الطبيعي ويصرون على ضرورة طرح خيارات أخرى في معالجة الأزمة إذا استمرت وزارة التربية في تماطلها وتهرّبها المستمر من مواجهة الحقائق . وبوجود عدد من العقبات المفتعلة داخل لجنة التظلمات فإننا نشعر بأنّ هناك فشلاً في إزالة معاناة الخريجين ، والشكاوى والتظلمات الهائلة التي تتجمع يومياً لن تتحمّل المزيد من التعطيل المتعمّد والمراوغات غير المسؤولة ، كما أن وجود جهود إيجابية وجبّارة يبذلها ممثلو الخريجين داخل اللجنة والمتعاونون معهم من الخبراء التربويين والأساتذة الجامعيين لا يمكنها أن تصل إلى أملها في خلاص المظلومين والمتضررين مادام الواقع السلبي المشار إليه هو المسيطر على سياسة وزارة التربية والتعليم التي يجب عليها أن تتحرّر الآن من سياسات الماضي وتقدّم المزيد مما يُثبت رغبتها الحقيقية في هذا الخلاص .

وبدون حصول تطور نوعي ؛ يصبح من حقّ الخريجين العاطلين أن يعتريهم الخوف والشك تجاه واقع التمطيط والمماطلة التي يُمارس عليهم ، ومن حقهم رفع صوت الاحتجاج على هذا الواقع والتعبير عن رفضهم له بكلّ الوسائل المتاحة ، وهو حقٌ تجتهد (لجنة دعم المدرسين العاطلين) من أجل إيصاله إلى الجهات المختصة داخل لجنة التظلمات والتأكيد لها بأنّ هذه الشكوك يمكن أن تتطور إلى مشاعر ومواقف أخرى لن تسرّ المسؤولين في وزارة التربية ! وبذلك فإننا نقف على أرض واحدة مع الخريجين العاطلين مؤكدين على أنّ قرار العمل داخل لجنة التظلمات لن يكون حائلاً دون تبني جهود أخرى كما أن الاستمرار داخل اللجنة يمكن أن يُعاد النظر فيه حينما نجد أن طريق العمل معها أصبح مسدوداً وبلا جدوى .

(المؤتمر العام للخريجين العاطلين)
لجنة التنسيق والمتابعة
لجنة دعم المدرسين العاطلين عن العمل
٢٠٠٢/٣/٢١ م

وعادت سياسة تكميم الافواه في مملكة الصمت

خطوة اخرى على طريق القمع دشنت بغلق عدد من المواقع الاليكترونية البحرينية. فبالاضافة الى موقع حركة احرار البحرين أصدر وزيري المواصلات والاعلام قرارا بغلق خمسة مواقع اخرى سمحت لنفسها بالتعاطي مع الممنوعات وفق القاموس السياسي في البحرين. ووجد المواطنون اليوم انفسهم غير قادرين على الاطلاع على وجهة نظر معارضة لما تبثه أبواق السلطة، وأصبح عليهم ان يكتفوا بما "يتكرّم" به الاعلام الرسمي الذي لا ينطق الا بما يعجب الحاكم. ولطالما رفض نشر مقالات تحليلية رصينة لانها تتعارض مع توجهات الحكم وتنتقد الانقلاب ضد دستور البلاد الشرعي.

فوزارة الاعلام تمارس رقابة صارمة على وسائل الاعلام المحلية، ولها تاريخ أسود في مضايقة مراسلي وكالات الانباء الاجنبية، وقامت بطرد عدد منهم خلال الاعوام السابقة. وهناك تلازم معروف بين الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير، وكذلك بين الاستبداد وتكميم الافواه، ويتجلى ذلك اليوم بوضوح في الوضع الداخلي لبلادنا المبتلاة. ويتضح كذلك ان ما سمح به من مساحة محدودة لحرية التعبير خلال عام التخدير انما كان من اجل تمرير الميثاق الذي لم يلتزم به الحاكم، ثم الغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستور جديد لا شرعية له، واعادة تقسيم البلاد بشكل طائفي، وابتزاز ابناء البحرين لقبول الانقلاب ر.

يقال ان بعض رموز الحكم منزعج من ردة الفعل الشعبية الرافضة للانقلاب الاسود، ويتساءل بعضهم: كيف يحدث ذلك بعد كل هذه المكرمات؟ ويعتقد خبرائهم ومستشاروهم ان شعب البحرين يمكن استغفاله وشراء ضمائره بهذه "المكرمات." ان الشعب الذي قدّم التضحيات واسترخص الدماء لنيل حريته وكرامته لا يمكن شراء ضمائر أبنائه بالمنن والمكرمات بل يطالب بما هو حق له، خصوصا ان ما يقال عن المكرمات انما هو زيف باطل. فأين المكرمة اذا كانت تؤخذ من ميزانية الدولة؟ وأين المكرمة في قرارات فردية لا تؤطر بالقانون ولا يستشار المواطنون بشأنها؟ ان اليد الكريمة التي تشرفت بتوحيد الله وعبادته واهتزت قبضتها مطالبة بالحرية لا يمكن ان تستجدي احدا او تقبل "عطايا" او "مكرمات" من احد غير الله. وكلما كررت أبواق السلطة هذه الادعاءات هبطت قيمتها وتضاءلت مصداقيتها، وتصلّبت الارادة الشعبية المطالبة بقيام دولة القانون التي يحصلون فيها على حقوقهم وفق ذلك القانون وليس بمنح او عطايا من احد. وتستمر ألاعيب النظام وهو يحاول استمالة القلوب بالاساليب التي لم تعد خافية على احد. فتبث بعض فقرات من الموسم العاشوري المهيب في قناة التلفاز الرسمية في اطار "مكرمة" اخرى تهدف للتشويش على جريمة الغاء دستور البلاد الشرعي، ولكن يقظة الضمير الوطني تفشل ذلك وتدفع المواطنين لاعتبار ذلك حقا من حقوقهم المشروعة، فأية حكومة في العالم يتجاهل اعلامها مشاعر مواطنيها ويتنكر لانشطتهم وممارساتهم الدينية والثقافية؟ ان كل ما تحقق من "مكتسبات" ما تزال متواضعة جدا مقارنة بحقوق الشعب المسلوبة والحياة الدستورية التي ينشدونها.

ويوما بعد آخر يتعمق الشعور بالمفاصلة بين شعب البحرين والحكومة الجائرة التي مارست التجنيس سرا وعلنا لتغيير تركيبة البلاد السكانية، واتضح ذلك بعد الاعلان عن الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي، وهو الاعلان الذي أثار غضب الشعب بسبب ما انطوى عليه من ممارسة غير أخلاقية في توزيع المقاعد المخصصة لكل محافظة وعدم مراعاة الكثافة السكانية فيها. ان شعب البحرين الذي أفشل الخطط القمعية في السابق قادر، بوعيه الذي اكتسبه وبراعته في التمييز بين الغث والسمين، على تحديد موقفه من تلك المشاركة في الوقت المناسب، لا يهمه رضي الحاكم ام غضب ما دام (هذا الحاكم) قد تنصل من الوعود التي قطعها على نفسه واختار طريقا أسوأ من الطريق التي سلكها سلفه، وأكثر استبدادا ونرجسية واستعلاء. وسوف يقول الشعب كلمته انشاء الله بوحي من ضميره وانطلاقا من ثوابته التي ناضل على اساسها اكثر من ربع قرن.

حركة احرار البحرين الاسلامية ٢٧ مارس ٢٠٠٢

الجمعيات السياسية تعلن موقفها من الانتخابات البلدية

بعد سلسلة من اللقاءات التنسيقية بين الجمعيات السياسية الموقعة أدناه حول موضوع المشاركة في الانتخابات البلدية,واثر الموقف الموحد للجمعيات والقوى السياسية بالبلاد حول التعديلات الدستورية الأخيرة والتي لم تلب آمال وطموحات شعب البحرين الذي ضحى من أجل غد أفضل و دور أكبر في الحياة السياسية فإننا نؤكد أولا التزامنا بموقفنا من التعديلات الدستورية والتي نرى عدم ارتقاءها وانسجامها مع الطموحات والآمال وتمثل انتقاصا للحقوق الشعبية في المشاركة السياسية, خاصة فيما يتعلق بتشكيل المجلس الاستشاري المعين وإعطاؤه وزنا ودوراً تشريعيا مساويا للمجلس المنتخب.

كما نؤكد إيماننا الراسخ بأن تغيير هذه المعطيات وتطوير المكتسبات يجب ان يتم عن طريق الجهاد والنضال السياسي الذي يعتمد على الحوار الوطني والنهج الديمقراطي ويرفض الأساليب غير ديمقراطية.

وسعيا منا لبلورة موقف مشترك هدفه الأساس رعاية مصالح المواطنين ورفع مستوى الخدمات التي تقدم لهم عبر المجالس البلدية, ولما تمثله هذه المجالس من أهمية لتيسير شئون الخدمات لأبناء شعبنا العظيم ومن أجل العمل المشترك يدا بيد لتطوير الجهاز الإداري الخاص بتقديم الخدمات لكافة المواطنين, وللمساهمة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمام, فإننا نعلن مجتمعين عن نيتنا بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية مؤكدين على مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعلى معيار الكفاءة في اختيار المرشح, وعليه فإن جمعياتنا قد اتفقت على أن تخوض الانتخابات البلدية وأن تعتمد مبدأ التشاور فيما يتعلق بالمرشحين.

كما تعبر الجمعيات عن قلقها البالغ بشأن توزيع الدوائر الانتخابية وتؤكد على توجهات مملكة البحرين الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية متمنين دوام العزة والرفعة لهذا الوطن المعطاء وشعبه الوفي وقيادته الرشيدة..

جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، جمعية المنبر الوطني الإسلامي (تحت التأسيس)، جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
البحرين / ١٢ مارس ٢٠٠٢م